



الجلسة ٥٨٤٥

الاثنين، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس: السيد آرياس (بنما)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد دلغوف

إندونيسيا السيد نتاليغاوا

إيطاليا السيد منتوفاني

بلجيكا السيد فريكي

بور كينا فاسو السيد كافاندو

الجمهورية العربية الليبية السيد الطلحي

جنوب أفريقيا السيد كومالو

الصين السيد ليو زمنين

فرنسا السيد لاكروا

فييت نام السيد بوي ثيه جيانغ

كرواتيا السيد سكر جيتش

كوستاريكا السيد أوربينا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة جوهانسن

الولايات المتحدة الأمريكية السيد دي لورنتيس

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية مقدمة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، اعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت إلى السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

أدعو السيد هولمز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس. يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد هولمز (تكلم بالانكليزية): شكرا على إتاحة هذه الفرصة لي لأحيط المجلس علما بشأن الزيارة التي قمت بها إلى كينيا من ٨ إلى ١٠ شباط/فبراير. وأعتذر عن إبقاء المجلس منتظرا؛ وأعتقد أنه كان هناك سوء فهم بخصوص الوقت.

ذهبت إلى كينيا بسبب موجة العنف التي عمت بعد الانتخابات وآثارها المدمرة على العديد من الكينيين العاديين، وكذلك بناء على طلب محدد من الأمين العام. وكان هدي في

الأول التأكيد مجددا على الدعم العملي للأمم المتحدة لسكان كينيا في هذه المرحلة العنصرية. وبيّنت، في إطار تلك الزيارة، مرة أخرى أن الأمم المتحدة رمت بكامل ثقلها وراء عملية الوساطة التي يقودها الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان. وأما أهدافي الأخرى فكانت تقييم الحالة الإنسانية على أرض الواقع، ولا سيما عن طريق زيارة بعض من كانوا أشد تضررا جراء العنف؛ ولأوضح لجميع المعنيين التزامنا بتقديم المساعدة بصورة محايدة تماما إلى جميع من يحتاج إليها؛ والتأكد من أن جماعة منظمات الأنشطة الإنسانية على أتم الاستعداد لمواجهة التحديات في الأشهر القادمة.

ونتيجة للعنف، الذي خلف حوالي ١٠٠٠ قتيل، أُجبر ما يزيد على ٣٠٠٠٠٠ شخص على مغادرة ديارهم، وربما أكثر من ذلك. ولا يزال أكثر من ٢٧٠٠٠٠ شخص من ستة من الأقاليم الكينية الثمانية يقيمون في حوالي ٢٠٠ مخيم وموقع في الأخدود الأفريقي، ونيانزي، والأقاليم الغربية والساحلية والوسطى. ويقدر أنه لا يزال هناك ما مجموعه ٥٠٠٠٠٠ شخص يحتاجون إلى مساعدات الإغاثة، والمأوى والماء والغذاء والرعاية الطبية. كما يجري رعاية حوالي ١٢٠٠٠ لاجئ كيني في أوغندا.

أعتقد أن الاحتياجات الإنسانية الأساسية في المخيمات لبيت بصورة معقولة لغاية الآن. وقادت جمعية الصليب الأحمر في كينيا، إلى جانب المؤسسات الحكومية المعنية، الاستجابة الإنسانية، وأدت دورا رئيسيا في ذلك النجاح. وكان الغرض من الاستراتيجية الأولية لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية والشركاء من المنظمات غير الحكومية، التي استجابت بسرعة وبصورة فعالة إلى الأزمة الجديدة وغير المتوقعة، دعم القدرات الوطنية للاستجابة

الأقاليم تضررا بالعنف. وقد قمت بزيارة خمسة مواقع في ناكورو ومولو. وأثارت إعجابي كثيرا جهود التعاون التي تبذلها الحكومة والاجتمعات المحلية والصليب الأحمر الكيني والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان.

مع ذلك، كان أيضا من الواضح أنه يتعين المزيد من العمل لتعزيز المواقع وبناء مخيمات جديدة وتحسين الأوضاع الأمنية والخصوصية، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وغيرهم من الجماعات المستضعفة، وتحسين نوعية المساعدة التي تقدمها لهم. وكان من الجلي أثناء مناقشاتي في المخيمات أن معظم هؤلاء الأشخاص غادروا وهم مذعورون ولم يحملوا معهم أي شيء، وهم مترددون في العودة إلى ديارهم في المستقبل القريب بسبب العنف الذي شهدهوا واستمرار ذعرهم. وفي الكثير من الحالات دُمرت بيوتهم وأُتلفت محاصيلهم. ولم يعتبر أولئك الأشخاص أن لديهم مواطن قبلية يعودون إليها. وطلب العديدون منهم إعادة توطينهم في أماكن أخرى، مع أن هذا يمثل مشاكل كبيرة من حيث المبدأ وبصورة عملية على حد سواء.

إن القاسم المشترك بين كل فئات المشردين داخليا هو حاجتهم الملحة إلى الأمن والسلامة، وخاصة النساء والأطفال، حيث أن هناك روايات مثيرة للقلق عن تعرضهم لسوء المعاملة باستمرار في المخيمات وحوادثها وعن الآثار النفسية للصدمات التي تعرضوا لها. وسمعت قصصا مخيفة عن القتل والاعتصاب والحرق. وكان من الواضح بصورة مأساوية الدافع العرقي وراء معظم ما حدث. وانتشر الذعر والعصبيّة العرقية العارمة في صفوف الكثير من المجتمع الكيني كانتشار النار في الهشيم، مما أوجع الاستقطاب. وكانت للانقسامات العرقية آثار خطيرة على الخدمات الحكومية الأساسية، فعلى سبيل المثال غادر الموظفون في بعض المناطق بهدوء أو خافوا من الذهاب إلى العمل. وبصورة عامة، من

وتكملتتها، في بلد لا يفتقر إلى الإمكانيات أو المجتمع المدني القوي.

كان هناك العديد من التحديات التي يتعين مواجهتها. فخلال الأسابيع الأولى التي عمت فيها الفوضى، تنقل الكينيون المشردون في أنحاء البلد بسرعة وبصورة لا يمكن التنبؤ بها بسبب العنف والتهديد باستخدامه ولكن أيضا بسبب الخوف والإشاعات. وعندما كنت أزور المخيمات في منطقة نيروبي، كان أحد المواقع، الذي ضم ٥٠٠٠ شخص قبل بضعة أيام، شبه فارغ عندما ذهبت لأرى بنفسني. كان السكان الخائفون ينتقلون إلى مواطنهم القبلية، وهي المناطق التي يعتبرونها أكثر أمنا. وكان ذلك نمط لدى بعض الجماعات من المتضررين. وهذا يعقد بصورة كبيرة عملية تحديد وتقديم المساعدة إلى جميع من هم بحاجة إليها، بما في ذلك المجتمعات المضيفة، مما سيشكل تحديا كبيرا لمجتمع الأنشطة الإنسانية في الأسابيع القادمة.

وعملنا وجدنا أن المشردين داخليا يندرجون في ثلاث فئات رئيسية. الفئة الأولى هي المزارعون وصغار المزارعين الذين يعيشون في الأحياء الأفريقي، الذين أجبروا على ترك أراضيهم ولا يزالون يعيشون في المخيمات والكنائس ومراكز الشرطة. والفئة الثانية هي العمال المهاجرون من غرب كينيا الذين فروا من ديارهم بسبب الهجمات الانتقامية. والعديد منهم عاد، على الأقل بصورة مؤقتة، إلى مواطنهم الأصلية في المنطقة الغربية. والفئة الثالثة هي القاطنون في الأحياء الفقيرة في منطقة نيروبي الكبرى، الذين أجبروا على ترك بيوتهم ومتاجرهم خلال موجة العنف، وهم الآن في مخيمات حول نيروبي وليسوا متأكدين أين وكيف يبدؤون حياتهم من جديد.

ويضم إقليم الأخدود الأفريقي ما يزيد على ثلاثة أرباع المشردين داخليا في كينيا، وكان واحدا من أكثر

أي أمل لإحراز نجاح حقيقي وفرصة متواضعة لتفادي مزيد من تفجر العنف في المستقبل.

وهناك شكاوى قائمة منذ عقود بشأن الأرض والفقر والتفاوتات الاقتصادية الواسعة النطاق، ولا بد من معالجتها في سياق النمو السكاني الكبير مع محدودية الأراضي الخصبة. وينبغي تلافى التلاعب السياسي فيما يتعلق بالأراضي والمسائل العشائرية، لا سيما من خلال الإصلاح الدستوري والانتخابي لتشجيع تمثيل أكثر عدالة للمصالح المختلفة في الحكومة. ولا بد أيضاً من مساءلة المسؤولين عن العنف، والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والفشل المتكرر في حماية المدنيين. وأعتقد أن الأمم المتحدة تستطيع، بل ويجب عليها، أن تضطلع بدور معاون حيوي في الكثير من تلك المجالات، بما فيها اعتماد برامج لدعم توفير سبل العيش وإيجاد فرص العمل للشباب وتحقيق المصالحة بين الطوائف والبناء على المبادرات المحلية.

وبينما كنت في نيروبي، تكلمت إلى مجتمع المانحين لأذكر بأن الاستجابة للخطة الدولية للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، التي وجهت نداء لجمع مبلغ ٤٢ مليون دولار، لم تتجاوز نسبة ٦٠ في المائة حتى الآن، بما في ذلك الإسهام بمبلغ ٧ ملايين دولار من الصندوق المركزي للأمم المتحدة للاستجابة للحالات الطارئة التابع للأمم المتحدة. وهذا المستوى من الاستجابة التمويلية يسبب القلق لمعظم الوكالات في ضوء الأزمات التي يطول أمدها. وسوف نقوم بتنقيح خطة الاستجابة في الأسابيع القادمة وأرجو أن تتسم استجابة المانحين بالسخاء مواكبة لتطور استراتيجيتها.

إن التداعيات الإقليمية لهذه الأزمة كبيرة نظراً للدور الذي تقوم به كينيا منذ زمن بعيد بوصفها المركز الرئيسي للنقل في منطقة شرق أفريقيا. فأكثر من ٨٠ في المائة من صادرات أوغندا في عام ٢٠٠٧ قد مر عبر ممباسا، وكذلك

الجلي أن أزمة التشريد هذه لن تتلاشى بسرعة حتى وإن كان هناك اتفاق سياسي في الأيام القادمة.

هذا يشكل تحدياً هائلاً للسياسيين والمجتمع الكيني ومجتمع الأنشطة الإنسانية. إن إمكانية عودة المشردين وإعادة توطينهم داخلياً مسألة حساسة للغاية. فهناك ضغوط متضاربة تمارس عليهم وعلى مجتمع الأنشطة الإنسانية. ومن الطبيعي أن نتطلع إلى عودة أكبر عدد ممكن من السكان إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن، لكن يتعين بذل الكثير من الجهود على صعيد بناء الثقة وتوفير الأمن بشكل معول عليه قبل أن يترجم ذلك على أرض الواقع في العديد من الحالات. ومن الحيوي في ظل هذه الظروف، الالتزام الدقيق بمبادئ الحياد والطوعية والتشاور الكامل مع المشردين داخلياً بشأن مصيرهم. ونحن نعمل على تعزيز مبادئنا التوجيهية المتعلقة بتلك النقاط ونعمل مع الحكومة والمعارضة من أجل المضي قدماً.

وأكدت جميع هذه النقاط خلال لقائي مع الحكومة والمعارضة. وقد أقر وزير الخارجية ووزير الدولة للبرامج الخاصة بتلك النقاط وأعربا عن امتنانهما لدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للأنشطة الإنسانية. والأمين العام للحركة الديمقراطية البرتغالية [التي تتخذ اللون البرتقالي رمزاً لها] وفريقه الإنساني فعلاً الشيء نفسه، مع التأكيد على أنه ينبغي لنا أن نولي نفس القدر من الاهتمام لمن ليسوا من ملاك الأراضي ولذلك يفرون إلى مواطنهم وكذلك للذين يرحح بقاؤهم في المخيمات لفترة من الزمن.

وفي غضون ذلك، ينبغي عدم الاستهانة بعمق الأسباب الجذرية للعنف وطابعها المعقد؛ وبصعوبة معالجة تلك المسائل القائمة لفترة طويلة. ويتعين توفر الوقت والإرادة السياسية من جانب جميع الأطراف إذا أردنا إيجاد

الأمر. وكما أسلفت، يتعين على الأمم المتحدة أيضاً أن تفكر بامعان في كيفية مواءمة برامجها الإنمائية فيما يتعلق بكينيا، كيما تعبر عن الحاجة إلى التعامل مع المشاكل الكامنة العميقة التي ستبرز على السطح.

ومن ناحية أخرى، وما لم يظهر حل سريع للأزمة السياسية، فإن خطر تجدد موجة العنف، ونزوح المزيد من السكان وزيادة الاستقطاب في المجتمع يبدو محتملاً بدرجة كبيرة. والعواقب الإنسانية التي يمكن أن تترتب على ذلك قد يهون معها كل ما شهدناه حتى الآن، لذلك، فإن مسؤولية السياسيين من كل الأطراف تبدو كبيرة جداً، مثلما الحاجة إلى الدعم القوي والمستمر من المجتمع الدولي، بما في ذلك هذا المجلس، لإيجاد حلول للمشاكل السياسية على الأجلين القصير والطويل على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد هولنز على إحاطته الإعلامية والمعلومات المفصلة التي وافانا بها.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أَدْعُو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

الحال بالنسبة لكل صادرات رواندا تقريباً. كما أن بوروندي وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأجزاء من شمال تنزانيا وجنوب السودان تعول على مرافق الميناء إلى حد كبير. وهذا يعني أن العديد من برامج المساعدة والعمليات الإنسانية في المنطقة يعول على ميناء ممباسا وسيتضرر بشدة من العنف والقتل.

وهناك آثار جانبية، أيضاً، مثلاً، ارتفعت أسعار الوقود في أوغندا وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً خلال الأسابيع الستة الماضية. وتعين على وكالات المساعدة إيجاد طرق بديلة، عن طريق دار السلام، على سبيل المثال - تحسباً للطوارئ في الظروف الراهنة. لكن، أن تبقى كينيا هادئة، ذلك هو الخيار المفضل. هناك أمور كثيرة ستكون على المحك.

وباختصار، فإن تقييمي هو أن علينا أن نلبي الاحتياجات الإنسانية الرئيسية لأشهر عديدة قادمة. ونحن نخطط حالياً لسنة مقبلة على الأقل، حتى وإن كان على أساس تسوية سياسية فعالة وسريعة للمسائل الآنية. وسنعزيز تواجدنا أكثر ونقوي عملنا جنباً إلى جنب مع الصليب الأحمر الكيني على أساس تحليل استراتيجي للاحتياجات، وخطوة عمل واضحة وتخطيط للطوارئ إذا ما تفاقمت